

مرسوم سلطاني
رقم ٢٠٠٦/١
باعتتماد خطة التنمية الخمسية السابعة
(٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م)

نحن قابوس بن سعيد **سلطان عمان .**

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة ١٩٧٥ م ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٠/١ بإنشاء صندوق الاحتياطي العام للدولة وتعديلاته ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١ باعتتماد خطة التنمية الخمسية الخامسة والمحاور
الأساسية للاقتصاد العماني ،
وحرصا على إرساء الدعائم الأساسية لاستدامة التنمية من خلال مواصلة العمل
التموي في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦ - ٢٠٢٠ م) ،
وتأكيدا على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتنمية الموارد البشرية ،
ورغبة في دعم برامج التنمية لتحقيق التنوع الاقتصادي ،
وتعزيزا لدور القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتطويرا لمشاركته في برامجها ،
وفي ضوء ما توصل إليه مجلس الوزراء والجهات التي ساهمت في الإعداد للخطة من
نتائج في هذا الصدد ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى : تعتمد خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م) الموضحة
أهدافها الرئيسية في الملحق رقم (١) المرافق .

الجريدة الرسمية العدد (٨٠٦)

المادة الثانية: يراعى فى تنفيذ الخطة الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإطارها المالى الواردة فى الملحق رقم (٢) المرافق .

المادة الثالثة: على وزارة الاقتصاد الوطنى نشر تفاصيل خطة التنمية الخمسية السابعة فى تقارير خاصة تصدر لهذا الغرض .

المادة الرابعة: على جميع الوزارات والجهات الحكومية تنفيذ خطة التنمية الخمسية السابعة المشار إليها دون إخلال بنظام المناقصات ونظام اعتماد الموازنة العامة السنوية للدولة وإجراءات تنفيذها .

المادة الخامسة: تجرى اللجنة العليا الرئيسية للخطة تقييما نصف سنوى للخطة يراعى فيه المتغيرات الاقتصادية التى تطرأ على الساحتين الداخلية والخارجية .

المادة السادسة: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٦ م .

صدر فى : ١ من ذى الحجة سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق : ١ من يناير سنة ٢٠٠٦ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الملحق رقم (١)

بشأن الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الخمسية السابعة

(٢٠٠٦ - ٢٠١٠ م)

- ١ - تحقيق معدلات نمو بالأسعار الثابتة لا يقل متوسطها السنوي لفترة الخطة عن معدل (٣%) ، والعمل على رفع المستوى المعيشي للمواطنين والحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة الحالية .
- ٢ - تحسين مخرجات التعليم العام وتوسيع فرص التعليم العالي وتطوير مخرجاته من خلال تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالقطاع .
- ٣ - إيلاء أولوية قصوى لتشغيل المواطنين وصياغة برنامج واضح ومحدد لفترة الخطة .
- ٤ - السعى إلى تحقيق مستويات للإنفاق العام قابلة للاستدامة من خلال ترشيد الإنفاق ، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية ، وإعطاء أولوية قصوى فى تخصيص موارد المالية العامة إلى العمليات الهادفة إلى رفع إنتاجية القطاعات المختلفة وفى مقدمتها قطاع النفط والغاز وإلى زيادة الاحتياطيات النفطية من خلال دعم وتنشيط عمليات الاستكشافات الجديدة .
- ٥ - مواصلة الجهود المبذولة فى مجال تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة واحكام الرقابة على أدائه .
- ٦ - إيلاء إهتمام خاص لقضايا السكان والتنمية البشرية المستدامة والرعاية الاجتماعية وتفعيل مشاركة المرأة ، وذلك بما يرتبط ويتوافق مع معدلات النمو الاقصادى على أن تتسق هذه السياسات مع تقاليد وواقع المجتمع العمانى .
- ٧ - تعزيز الموارد المائية والمحافظه عليها وتوسيع نطاق إمدادات المياه المأمونة .
- ٨ - الإهتمام بالبيئة باعتبارها أحد أركان التنمية المستدامة ، وذلك بإدماج المعايير البيئية فى السياسات والبرامج والمشروعات التنموية فى الخطة ، وإعطاء أولوية متقدمة للبعد الإقليمى فى الخطة خاصة فيما يتصل بتوفير السكن المناسب والخدمات الأولية فى المناطق النائية .

- ٩- المحافظة على التراث الوطنى ، وتوثيق الروابط الثقافية مع المؤسسات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ، ووضع استراتيجية لتعظيم الاستفادة من عضوية ومساهمات السلطنة فى تلك المنظمات واللجان المشتركة مع الدول الأخرى .
- ١٠- تعزيز النظام القضائى والارتقاء بمستوى أدائه .
- ١١- إيلاء اهتمام خاص بتنمية قطاعات السياحة والأسماك والصناعة ، ودعم جهود تشجيع التصدير بغرض تواجد المنتج العماني فى مختلف الأسواق العالمية ، والاستمرار فى تحديث البنية الأساسية المتصلة بعمليات التصدير من موانئ ومطارات ، وتفعيل اتفاقات الشراكة مع التجمعات الاقتصادية الدولية المختلفة .
- ١٢- تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلى والأجنبى والاهتمام بتسريع معدلات تنفيذ استراتيجيات وبرامج التخصيص .
- ١٣- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والدعم الفنى والإدارى لها .
- ١٤- تطوير المؤسسات المالية ، وبما يمكنها من التوظيف الأمثل للمدخرات وتمويل الاستثمارات ، وتحسين وضعية صناديق التقاعد بتطوير أساليب إدارتها وعملها ورفع كفاءة إستثماراتها .
- ١٥- إعطاء أولوية خاصة لأنشطة البحث والتطوير فى القطاعين الحكومى والخاص ، بما يسهم فى دعم القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية فى السلطنة وتطوير وتحديث قاعدة البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وبما يتيح اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة ، ويتوافق مع مفاهيم التنمية المستدامة .
- ١٦- تطوير قطاع تقنية المعلومات من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمى مع التركيز على إرساء دعائم الحكومة الإلكترونية .

الملحق رقم (٢)

بشأن المرتكزات الأساسية للاطار المالى

لخطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠م)

- ١ - السعى إلى زيادة الإيرادات غير النفطية .
- ٢ - تحقيق مستويات للإنفاق العام قابلة للاستدامة من خلال ترشيد الإنفاق .
- ٣ - إعطاء أولوية قصوى فى تخصيص موارد المالية العامة إلى العمليات الهادفة إلى رفع إنتاجية القطاعات المختلفة وفى مقدمتها قطاع النفط والغاز وإلى زيادة الاحتياطيات النفطية من خلال دعم وتنشيط عمليات الاستكشافات الجديدة .
- ٤ - تحويل قيمة ١٥ ألف برميل يوميا إلى صندوق الاحتياطى النفطى بسعر الموازنة .
- ٥ - عدم إدراج تحويلات إلى صندوق الاحتياطى العام للدولة وصندوق احتياطى الطوارئ فى تقديرات الخطة .
- ٦ - تمويل العجز من خلال الاقتراض والسحب من الاحتياطيات .
- ٧ - تعزيز الاحتياطيات المالية لصندوق الاحتياطى العام للدولة من خلال تحويل جزء من فائض الموازنة العامة الذى قد يتحقق خلال فترة الخطة إليه ، وتحسين كفاءة استثماراته .
- ٨ - يتم استحداث صندوق احتياطى للطوارئ لمقابلة العجز الذى قد يطرأ على الخطة ويحول إليه جزء من فائض الموازنة العامة الذى قد يتحقق خلال فترة الخطة .
- ٩ - إبقاء حجم الدين العام ضمن الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا ، والسعى إلى إعادة هيكلته لتخفيض عبء خدمته .
- ١٠ - على الجهات الحكومية معالجة أى زيادة طارئة وضرورية فى إنفاقها بإعادة ترتيب أولوياتها بحيث يتم مقابلة ذلك من الاعتمادات المخصصة لها على ألا تتعارض عمليات إعادة ترتيب الأولويات هذه مع الأهداف الرئيسية للخطة ومرتكزاتها المالية .

الجريدة الرسمية العدد (٨٠٦)

الاطار المالى لخطة التنمية الخمسية السابعة
تقديرات الايرادات والمصروفات الحكومية
خلال خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

(مليون ريال عمانى)

الاجمالي لفترة الخطة	خطة التنمية الخمسية السابعة					البيان
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٣٢٠٣	٣٠١٧	٢٧٥١	٢٥١٧	٢٣٣٢	٢٥٨٦	أولا : الايرادات : - الايرادات النفطية - ناقصا : - التحويل الى صندوق الاحتياطي العام للدولة - التحويل الى صندوق الاحتياطي النفطى
٠	٠	٠	٠	٠	٠	
٣١٩	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٧	
١٢٨٨٤	٢٩٥٤	٢٦٨٨	٢٤٥٤	٢٢٦٩	٢٥١٩	١- صافى الايرادات النفطية
٢٢٠٣	٥٢٠	٤٨٣	٤٤٢	٣٦٤	٣٩٤	٢- إيرادات الغاز
٣٤٠٤	٧٤٠	٧٠٣	٦٥٨	٦٦٠	٦٤٣	٣- إيرادات جارية أخرى
٨٥	١٦	١٦	١٦	١٩	١٨	٤- إيرادات رأسمالية
٦٠	١١	١١	١١	١٤	١٣	٥- إستردادات رأسمالية
١٨٦٣٦	٤٢٤١	٣٩٠١	٣٥٨١	٣٣٢٦	٣٥٨٧	٦- إجمالى الايرادات (١+٢+٣+٤+٥)
						ثانيا : الانفاق العام : المصروفات الجارية :
٤٧٩٠	٨٧٨	٨٦٢	٩١٠	٨٩٥	١٢٤٥	٧- مصروفات الدفاع والأمن
٨٠٣٣	١٨١٣	١٧١٥	١٦٠٠	١٥٠٥	١٤٠٠	٨- مصروفات الوزارات المدنية
٣٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٩- فوائد القروض
٨٠٥	١٧٩	١٧٣	١٥٣	١٥١	١٤٩	١٠- مصروفات انتاج النفط
٣١٩	٧٣	٧٢	٦٧	٦٠	٤٧	١١- مصروفات انتاج الغاز
١٤٣٢٢	٣٠١٨	٢٨٩٧	٢٨٠٥	٢٦٨٦	٢٩١٦	١٢- جملة المصروفات الجارية (٧+٨+٩+١٠+١١)

الجريدة الرسمية العدد (٨٠٦)

تابع - الاطار المالى لخطة التنمية الخمسية السابعة
تقديرات الايرادات والمصروفات الحكومية
خلال خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

(مليون ريال عمانى)

الاجمالي لفترة الخطة	خطة التنمية الخمسية السابعة					البيان
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
						المصروفات الاستثمارية :
١٨٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	١٣- المصروفات الانمائية للوزارات المدنية
١٨٧٧	٢٨٦	٣٨٢	٤٧٥	٤٢٠	٣١٤	١٤- مصروفات انتاج النفط
١٧٠٩	٢٧٠	٢٩٧	٣٦٧	٣٧١	٤٠٤	١٥- مصروفات انتاج الغاز
٥٤٦١	٩٣١	١٠٥٤	١٢١٧	١١٦٦	١٠٩٣	١٦- جملة المصروفات الاستثمارية (١٥+١٤+١٣)
						المساهمات ودعم القطاع الخاص :
٦٠	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٧- دعم فوائد القروض الميسرة للقطاع الخاص
٣٠	٦	٦	٦	٦	٦	١٨- دعم فوائد القروض الاسكانية
٢٧٢	٤١	٤٥	٤٤	٥٨	٨٤	١٩- مساهمات فى مؤسسات محلية وإقليمية ودولية
٧٥١	١٨٠	١٦٣	١٤٧	١٣٥	١٢٦	٢٠- الدعم الحكومى لقطاع الكهرباء
١١١٣	٢٣٩	٢٢٦	٢٠٩	٢١١	٢٢٨	٢١- جملة المساهمات ودعم القطاع الخاص (٢٠+١٩+١٨+١٧)
٢٠٨٩٦	٤١٨٨	٤١٧٧	٤٢٣١	٤٠٦٣	٤٢٣٧	٢٢- جملة الانفاق العام (٢١+١٦+١٢)
-٢٢٦٠	٥٣	-٢٧٦	-٦٥٠	-٧٣٧	-٦٥٠	فائض / عجز الموازنة العامة (٢٢-٦)

الجريدة الرسمية العدد (٨٠٦)